

CDIP/14/INF/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 22 سبتمبر 2014

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

### ملخص دراسة بشأن اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي

بطلب من الأمانة

1. تحتوي مرفقات هذه الوثيقة على (1) ملخص دراسة بشأن اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي أجريت في إطار مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: "تحديات عامة - بناء الحلول" (CDIP/6/4 Rev)، من إعداد الدكتور أ. دامودران الأستاذ بمعهد الإدارة، بنجلور، الهند و(2) استعراض أقران للدراسة آفة الذكر من إعداد الدكتور فرانسيسكو ليسوني، جامعة بوكوني، ميلانو، إيطاليا.

2. واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) مدعوة للإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفقات هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقات]

ملحوظة: تمثل الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو

## اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا

### معلومات أساسية وملخص عملي

1. بُحِثت، في الدورة الثامنة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية المنعقدة في جنيف في الفترة من 14 إلى 18 نوفمبر 2011، ورقة حول المشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا (الويبو، 2011). وأشارت ورقة المشروع المذكور، بعد مراعاة الشواغل المتعلقة بالحصول على التكنولوجيا ونقلها بين مختلف الأطراف الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية/الدولية، إلى أهمية معالجة المسائل المطروحة من خلال خطة عمل دقيقة. كما نوهت الورقة إلى ضرورة مواصلة مشروع مدونة الأونكتاد لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا من خلال "إقرار شرعية سياسات محلية معينة لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها"، و"القواعد الحاكمة للشروط التعاقدية في عمليات نقل التكنولوجيا"، وأخيرا النظر في "التدابير الخاصة بشأن المعاملة التفاضلية للبلدان النامية، والتدابير التي من شأنها تعزيز التعاون الدولي (الويبو، المرجع السابق، الفقرة 6).
2. ولمتابعة جدول الأعمال بشأن نقل التكنولوجيا اقترحت ورقة المشروع القيام بعمل تحضيري وأنشطة تتضمن استعراض منشورات عن العمل المنجز في الويبو وفي منظمات أخرى، والتكليف بإعداد دراسات ودراسات فردية يستعرضها الأقران. كما اقترح أن الدراسات بحاجة إلى أن تتضمن "سلسلة من الدراسات الاقتصادية حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي". ستركز الدراسات الاقتصادية على المجالات التي حظيت باهتمام أقل في المنشورات الاقتصادية المتاحة وعلى تحديد العقبات المحتملة أمام نقل التكنولوجيا واقتراح السبل التي من شأنها أن تنهض به.
3. وأُسند العمل المتعلق بالدراسات الاقتصادية إلى مؤلف هذا المجلد. ونظرا إلى أن اختصاصات تلك الدراسات لم تحدد بوضوح في وثيقة الويبو (2011) فقد أجرى المؤلف مناقشات مفصلة مع مسؤولي الويبو المعنيين بجدول الأعمال. ونظرا إلى أن السياسة الدولية هي محور تركيز أنشطة الويبو، وأن حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا من الأهمية بمكان في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، ساد اعتقاد بأن هذه الدراسات يمكن أن تُختصر إلى أجزاء رئيسية لسياسة دولية كلية من شأنها أن توجه جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في السنوات التالية. وتعد أنظمة التمويل المستدامة التي تحفز نقل التكنولوجيات المنخفضة الكربون وتوفر أدوية فعالة وميسورة التكلفة للقراء في البلدان النامية التي تعاني من الأمراض المعدية الخطيرة، وتعزز أنظمة معيشية مستدامة للمجتمعات الأكثر فقرا هي العنصر الأساسي لتطور جدول أعمال الويبو في المستقبل؛ ومن ثم فقد رُئي أن الدراسات التي تركز على هذه الجوانب ستقدم دعما كبيرا للسياسة العامة لجدول أعمال الويبو، وعليه تحددت الموضوعات الخمسة التالية للتوسع:

  - تفعيل المادة 7 من اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية: الحالة التقنية، العوائق والتوقعات.
  - الابتكار، آليات التمويل ونقل التكنولوجيا.
  - وضع استراتيجية لتهيئة ظروف مواتية مبتكرة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.
  - إجراء دراسة فردية لقطاع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية.
  - دراسة فردية للتكنولوجيات المتعلقة بتغير المناخ.

4. يتضمن المجلد الحالي أوراقا بشأن أول ثلاثة موضوعات أساسية. ملخص هذه الورقات الثلاث كما يلي:
- أ. تفعيل المادة 7 من اتفاق تريبس التابع لمنظمة العمل الدولية: الحالة التقنية، العوائق والتوقعات

5. ومن المسائل الرئيسية والمثيرة للجدل في مجلس الويبو وفي منتديات التجارة والبيئة ذات الصلة مسألة نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية فيما يتعلق بالسلع العامة أو السلع التي تكنسي أهمية اجتماعية ومجتمعية كبيرة. وتناقش هذه الورقة العلاقة المتبادلة بين حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالسلع العامة ذات الأهمية العامة. وتذهب الورقة إلى ضرورة النظر إلى هذه المسألة على مستويين: المستوى المعياري والمستوى غير المعياري. وفي حين يمثل المستوى الأول النظام المثالي لما "يجب أن يكون"، يمثل المستوى الثاني "الحالة الفعلية القائمة".
6. وأشارت الورقة إلى أن نمط العلاقة المتبادلة (بين حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا) للسلع العامة العالمية مثل الأدوية المنقذة للحياة يختلف عن نمط العلاقة مع السلع البيئية العالمية (مثل المناخ والتنوع البيولوجي).
7. وتبدأ الورقة بمناقشة شروط اتفاق تريبس التابع لمنظمة العمل الدولية الذي يؤكد الترابط بين حقوق الملكية الفكرية والابتكار ونقل/ نشر التكنولوجيا. تشدد المادة 7 من اتفاق تريبس على أن ضرورة أن تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تعزيز الابتكار التكنولوجي وفي نشر التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف والمنفعين بها. توضح الورقة العلاقة المتبادلة بين الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والتنوع البيولوجي وتكنولوجيات المناخ الذكية، وهي سلع عامة ذات أهمية بالغة للبلدان النامية. وتواصل الورقة مناقشة أهمية نقل التكنولوجيا بالنسبة لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية.
8. ونوقش في الورقة نطاق نقل التكنولوجيا وطريقته وخطواته العملية وتأثيره مع الإشارة إلى الدراسات الاقتصادية التجريبية التي بحثت دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاندماجات وعمليات الاستحواذ في تيسير نقل التكنولوجيا. تلخص الورقة العوائق الرئيسية أمام نقل التكنولوجيا وتقدم تدابير متعددة الأطراف للتغلب على هذه العوائق لإعطاء مصداقية أكبر للمادة 7 والمادة 66(2) من اتفاق تريبس التابع لمنظمة العمل الدولية.

## ب. الابتكار، آليات التمويل ونقل التكنولوجيات

9. أحد أوجه النقص في المنشورات عن "الابتكارات وحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا" عدم تركيزها بصورة وافية على وقع آليات وأنظمة التمويل على العناصر الثلاثة. هذا رغم حقيقة أنه من المقبول على نطاق واسع أن أشكال التمويل تُعد أحد المعوقات الرئيسية أمام تعزيز الابتكار من خلال البحث والتطوير R&D، وأيضا أمام جعل التكنولوجيات متاحة للمستخدمين النهائيين. وحتى في حالة نقل التكنولوجيا إلى المستخدم النهائي، تظل مسألة استيعاب التكنولوجيا قائمة، ما يستلزم بدوره إنشاء بنية تحتية مواتية تتطلب مصادر مالية. وفي واقع الأمر، يقال في الورقة أن تصميم أنظمة تمويل جيدة يهيئ بيئة مواتية للابتكارات ولتخصيص التكنولوجيا المنقولة وتطبيقها بنجاح في البلدان النامية.
10. وتبحث الورقة الأساس المنطقي لتمويل الابتكارات ونقل التكنولوجيا، وتواصل استكشاف أنماط العلاقة المتبادلة بين أنظمة التمويل والابتكارات ونقل التكنولوجيات على مستويين: "المستوى الدولي" فيما يتعلق باتفاق تريبس وجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وعلى "مستوى القطاع" مع الإشارة إلى الكيفية التي تستمر بها العلاقة المتبادلة في حالة صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية وأسواق تكنولوجيا المناخ. وتطرح الورقة أولويات رئيسية لتمويل ابتكارات ونقل التكنولوجيا للسلمتين الهامتين محل التركيز؛ وهما الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيات المنخفضة الكربون.

## ج. وضع استراتيجية لتهيئة ظروف مواتية مبتكرة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية

11. تسعى الورقة إلى تقديم محور تركيز تشغيلي لمسألة نقل التكنولوجيا من خلال مناقشة استراتيجيات السياسة العامة التي يمكن أن تحفز الابتكار وتقدم شروطا ميسرة لنشر التكنولوجيات والمنتجات السلمية عبر المجتمع. وإلى جانب توليفة توصيات من الورقتين الأوليين، تقدم الورقة استراتيجيات شاملة تيسر نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ويرى المؤلفون أنه إلى جانب القواعد التنظيمية المستنيرة، فإن استراتيجية الابتكار التي تقودها المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الحجم في القطاعات التي تتطلب معارف كثيفة يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً لضمان النفاذ الاجتماعي إلى التكنولوجيات الواعدة وإلى المنتجات التكنولوجية. تكتسي السياسات الحكومية والمبادرات التعاونية بين الحكومات لتطوير ونشر التكنولوجيات ذات الصلة بالسلع العامة أهمية بالغة. وكذلك سياسات التسعير التي تحترم قدرة مختلف شرائح المجتمع على الدفع مقابل الأنظمة الداعمة للحياة مثل المياه الصالحة للشرب والأدوية المنقذة للحياة والمواد الغذائية. وأخيراً تشير الورقة إلى الحاجة إلى إنشاء أنظمة لتبادل المعلومات لخفض تكاليف الابتكار والبحث والتطوير وإرساء آليات تمويل متعددة الأطراف لتشجيع البحث والتطوير والابتكارات ونقل التكنولوجيات في القطاعات الحرجة ذات الصلة بالسلع العامة.

12. اقترحت السبل المواتية التالية لتهيئة بيئة مناسبة للابتكارات ونقل التكنولوجيا:

أ. تهيئة بيئة تحفيزية تنافسية تُثلي والانتفاع الاستراتيجي بالبراءات وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة.

ب. واستحداث أجهزة تنظيمية فعالة وبناء قدرات تكميلية.

ج. وتيسير مفاوضات نقل التكنولوجيا.

د. وتيسير سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال المشاركة غير السهمية (NEMs) للأعمال التجارية الخارجية المنشأ.

هـ. ووضع أنظمة مشتركة للبحث والتطوير من خلال شركات القطاعين العام والخاص.

و. وإنشاء وظائف تولدها الأسواق: ربط المشتري المناسب بالبائع المناسب.

ز. وتشجيع إجراء تقييم مشترك للاحتياجات من الأدوية والتكنولوجيات البيئية لتيسير برامج البحث والتطوير.

ح. ووضع آلية تمويل فعالة متعددة الأطراف لتيسير نقل التكنولوجيا.

ط. وتشجيع المؤسسات العامة في البلدان المتقدمة على شراء الأدوية الأساسية لإمداد البلدان الأقل نمواً عن طريق تطبيق مبدأ التمييز السعري من الدرجة الثانية.

13. تتضمن الورقات الثلاث المشار إليها في الفقرات السابقة مسائل يمكن أن تساعد الويبو في تنفيذ جدول أعمالها للتنمية. إلى جانب تغطية منشورات الويبو حول هذا الموضوع، تطرح الورقات كذلك براهين من دراسات لم تناقش من قبل في الويبو. تؤيد الحلول التي توصي بها الورقات مزيجاً من الأدوات التي تستند إلى السوق والأدوات التنظيمية في إطار اتفاق تريبس بغية نقل التكنولوجيا على نحو "فعال" و"مستدام".

14. ثمة مرفقان يصحبان هذه الورقات بصورة منفصلة: وهما "حقوق الملكية الفكرية والأدوية وصناعة الأدوية" (المرفق 1) و"نقل تكنولوجيات المناخ الذكية" (المرفق 2) الذي يتضمن تحليل قطاعي مفصل لمسائل نقل التكنولوجيا ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية. تدعم هذه الورقات الحجج الواردة في ورقات الموضوعات الثلاثة.

## د. توليف التوصيات

الورقة 1: تفعيل المادة 7 من اتفاق تريبس: الحالة التقنية، العوائق والتوقعات

التراخيص الإجبارية: بموجب اتفاق تريبس، يُتاح للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قدر كبير من المرونة بشأن إصدار التراخيص الإجبارية.

(أ) الانتفاع بمواطن مرونة أخرى للمرونة في اتفاق تريبس، بما في ذلك الإعفاء من أهلية الاختراع للبراءة.

(ب) وتجميع التكنولوجيا باتباع نهج جماعي.

(ج) وأنظمة عالمية لتقاسم الدراية الفنية والأسرار التجارية.

(د) وتفهم المبادرات بشأن التكنولوجيات الممولة من الميزانية العامة.

(هـ) والاستيراد الموازي والإعفاءات والسلوك التنافسي.

(و) والتغلب على قوانين وإجراءات البراءات.

(ز) وينبغي تطبيق معايير صارمة لتقييم جودة الاختراع والنشاط الابتكاري لطلبات البراءة للمستحضرات الصيدلانية، كما ينبغي حذف الأحكام التي تنص على البراءات "المتجددة تلقائياً" في قوانين البراءة.

(ح) والالتزام فيما بين الحكومات في البلدان النامية لإقامة برامج بحوث وتطوير مشتركة مع البلدان المتقدمة عن طريق توأمة المؤسسات العامة لتطوير منتجات مبتكرة/تكنولوجيات.

(ط) ووظائف تولدها الأسواق: ربط المشتري المناسب بالبائع المناسب.

(ي) تشجيع إجراء تقييم مشترك لاحتياجات الصحة العامة التي ستصبح أساساً لوضع برامج بحث وتطوير مشتركة لإنتاج الأدوية النوعية.

(ك) وتشجيع المؤسسات العامة في البلدان المتقدمة على شراء الأدوية الأساسية لإمداد البلدان الأقل نمواً عن طريق تطبيق مبدأ التمييز السعري من الدرجة الثانية.

(ل) وإنشاء صندوق متعدد الأطراف لتفعيل التوصيتين ألف وباء للأدوية والمستحضرات الصيدلانية.

الورقة 2: الابتكار وآليات التمويل ونقل التكنولوجيات: الحاجة إلى رؤية متكاملة

(أ) وضع آلية تمويل عالمية ممولة من الميزانية العامة لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا.

(ب) وتمويل تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

(ج) وتوفير سبل أخرى للدعم مثل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاركة غير السهمية (NEMs).

(د) وتمويل عمليات التبادل التكنولوجي.

(هـ) وتمويل إنشاء قاعدة معلومات/بيانات عن مخاطر الإخفاق في مجال التكنولوجيا لتنبيه مجتمعات البحث كي تركز مواردها على أنشطة البحث والتطوير التي تنطوي على أدنى درجات الخطر.

الورقة 3: وضع استراتيجية لتهيئة ظروف مواتية مبتكرة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية

- (أ) تهيئة بيئة تحفيزية تنافسية مثل من خلال سياسات التمكين.
- (ب) وتحفيز الانتفاع الاستراتيجي بالبراءات وحقوق الملكية ذات الصلة.
- (ج) واستخدام أجهزة تنظيمية سليمة وفعالة.
- (د) وبناء قدرات تكملية من حيث القدرات وأنظمة دعم البحث والتطوير.
- (هـ) وتيسير المفاوضات لنقل التكنولوجيا بما يضمن نقلها بكفاءة وفعالية واستنادا إلى النتائج.
- (و) ووضع سياسات تيسرية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر و المشاركة غير السهمية للأعمال التجارية الخارجية المنشأ.
- (ز) وتقديم التزامات حكومية في كل من البلدان النامية والمتقدمة لوضع أنظمة بحث وتطوير مشتركة من خلال شركات القطاعين العام والخاص.
- (ح) وإنشاء وظائف تولدها الأسواق: تربط المشتري المناسب بالبائع المناسب، وبالتالي تشجع سوق تكنولوجيا فعال.
- (ط) وتشجيع إجراء تقييم مشترك للاحتياجات من الأدوية والتكنولوجيات البيئية لتيسير برامج البحث والتطوير المشتركة التي تضم شركاء من الشمال والجنوب.
- (ي) وإنشاء آلية تمويل فعالة متعددة الأطراف لتيسير الصفقات المالية المرتبطة بنقل التكنولوجيا.
- (ك) وإنشاء قاعدة معلومات للحيلولة دون وقوع مخاطر الإخفاق في مجال التكنولوجيا.
- (ل) وتشجيع المؤسسات العامة في البلدان المتقدمة على شراء الأدوية الأساسية لإمداد البلدان الأقل نموا عن طريق تطبيق مبدأ التمييز السعري من الدرجة الثانية.

الملحق 1: حالة عن حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وصناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية

- (أ) ضمان الإفصاح بصورة كافية في طلبات البراءة، لاسيما في حالة ما يُعرف بمطالبات ماركوش (Markush)، وذلك لضمان ألا يصبح منح البراءات بهذه المطالبات عائقا أمام البحث عن مركبات جديدة أو تقييمها غير ضروري للمنافسة.
- (ب) وبالمثل، ينبغي اعتبار المطالبات بشأن المؤشرات الثانية للمنتجات الصيدلانية التي تعادل وسائل المعالجة غير مؤهلة للحماية بموجب البراءة لانعدام الجودة وإمكانية التطبيق الصناعي.
- (ج) وبغية تحسين شفافية نظام البراءات، ينبغي الإفصاح، بصورة إلزامية، في عنوان الدواء وملخصه عن الأسماء الدولية غير مسجلة الملكية للأدوية (INN)، وذلك إذا عُرفت وقت إيداع طلب البراءة.

(د) والتراخيص الإجبارية والانتفاع الحكومي أدوات مهمة يمكن، بل ينبغي للحكومات أن تستخدمها عندما يقتضي الأمر لضمان الحصول على الأدوية ميسورة التكلفة.

(هـ) وينبغي السماح بمطالبات البراءة فيما يتعلق بالمستحضرات أو بالتركيبات وأملاح البروم ثنائي الفينيل واستراته والتركيبات في حالات استثنائية ومحددة على نطاق ضيق. بينما لا ينبغي للمفصصات Polymorphs والأيزومير isomers أن تتمتع بالحماية بموجب براءة (إذا تم بالفعل الإفصاح عن الخليط الراسمي racemic mixture).

(و) ونظراً إلى أنه من غير المرجح أن تعزز البراءات الابتكار المحلي في قطاع المستحضرات الصيدلانية، ينبغي للحكومات تشجيعه بالنظر في خيارات أخرى بخلاف نظام البراءات، وبخاصة فيما يتعلق بالأمراض التي تؤثر بشكل غير متناسب في سكان البلدان النامية.

(ز) وحل مشكلة الإنتاج للتصدير من أسواق تمنح براءات للدول التي لا تمنح براءات للمستحضرات الصيدلانية (وبالتالي لا تمنح تراخيص إجبارية).

(ح) وإيجاد سبل لتنفيذ إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة على المستويين الإقليمي والوطني.

(ط) وينبغي تشجيع البلدان على الانتفاع بصورة كاملة من إعلان الدوحة أثناء عملية تعديل القوانين الوطنية للملكية الفكرية لتتوافق مع اتفاق تريبس. ويتطلب ذلك الحصول على مشورة ضخمة ومساعدة تقنية من مؤسسات مثل الويبو ومنظمة التجارة العالمية، إذ إن روح إعلان الدوحة هي تفصيل قوانين الملكية الفكرية على نحو يلي الاحتياجات الوطنية.

(ي) وأخيراً، الحاجة إلى وضع نظام مناسب للأسعار المتفاوتة من خلال إجراء بحوث تجريبية مفصلة عن الطريقة التي يمكن أن يتحقق بها هذا الأمر في ظل ديناميات الاستفادة من القدرات الحالية لشركات الأدوية التي اخترعت الأدوية في المقام الأول.

المرفق 2: دراسة إفرادية: نقل التكنولوجيات المواتية للمناخ: المسائل والاتجاهات والاقتراحات

(أ) إعداد واقع البراءات لتوضيح مطالبات الملكية بشأن البراءات الممنوحة، وتحديد أوجه التداخل في التكنولوجيات التكميلية وتقديم التفاصيل المتعلقة بالملكية.

(ب) وإنشاء "مجموعات البراءات التطوعية" حيث يودع مالكو البراءات بما في ذلك الشركات والجامعات ومؤسسات البحث ملكيتهم الفكرية لاحتياجات محددة تتعلق بالتكيف والتخفيف.

(ج) واتخاذ تدابير عامة مثل تقديم دعم مالي ممول من الميزانية العامة لتلبية الاحتياجات التكنولوجية المحلية والتكيف. وفي الوقت نفسه، رفع تكاليف استخدام مصادر الطاقة القائمة على الكربون على الصعيد العالمي وتحسين المناخ للاستثمار في البلدان الفقيرة، بغية تحسين تدفق التكنولوجيات المستدامة بيئياً (ESTs) عبر الحدود.

(د) ويجب أن يُسفر التمويل الحكومي للبحث والتطوير عن ملكية جزئية للبراءات الناتجة على الأقل؛ وذلك لتمكين الحكومات المعنية من التأثير على تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

## استعراض الدراسة (أ): أ. داموداران، "اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي"

خبير الاستعراض: البروفسور فرانسيسكو يسوني، جامعة بوكوني، ميلانو، إيطاليا

### هيكل الدراسة

أعدت الدراسة في شكل ورقات ثلاث، لكن من غير الواضح ما إذا كان المؤلف يقصد قراءتها معاً بصورة منفصلة. من ناحية، لُخصت الأوراق الثلاث في ورقة واحدة وقُدمت، مع ملخص عملي واحد، كورقة تكميلية. ومن ناحية أخرى ثمة تداخل كبير بين محتويات الأوراق الثلاث، ويكاد التداخل يكون حرفياً في بعض الحالات؛ إذ تُستخدم الجمل نفسها أو تسلسل الجمل نفسه في أكثر من ورقة (قارن، على سبيل المثال، الفقرات 327 - 344 في الورقة 3 بالفقرات 165 - 176 في الورقة 1، أو الفقرات 25 و 27 و 29 في الورقة 1 بالفقرات 202 و 203 و 201 في الورقة)، ومن شأن ذلك أن يجعل قراءة الأوراق الثلاث معاً أمراً شاقاً للغاية سواء لطولها أم لافتقارها إلى أهداف واضحة مميزة (مرارا وتكراراً، يُعاد القارئ إلى مسائل نوقشت بالفعل، وتُعرض عليه توصيات للسياسة العامة سبق تقديمها بالفعل)

ومن المسائل الرئيسية الأخرى للدراسة أنها تناقش باستفاضة مسائل سياسة عامة لا تتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وينطبق هذا على وجه الخصوص على تمويل الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة في الورقة 3: في حين أن هناك صلة واضحة بمسائل الملكية الفكرية فإن هذا يضع في خضم التفاصيل المفرطة المقدمة عن المسائل المالية ووصف خطط التمويل الناجحة/ الفاشلة.

وتأثرت أيضاً قراءة الأوراق بعدة أخطاء في استخدام اللغة الإنجليزية، وبعدم وجود قائمة بالاختصارات في نهاية الدراسة (إذ لم يدخر المؤلف وسعاً في استخدامها، وغالباً ما يشرح معناها عقب استخدامها مباشرة، أو لا يشرحها على الإطلاق). وأخيراً، تنسم بعض الأطر بالطول المفرط، أو تحتوي على نفس المواد التي يمكن للمرء أن يجدها في النص. ينبغي أن تُخصص الإطارات إما لعرض موجز للدراسات الفردية (كما في الإطار 6.3) أو لاستطرادات تقنية.

### الإسهام الرئيسي لحقوق الملكية الفكرية وإرشادات حقوق الملكية الفكرية لراسمي السياسات

تتمن قوة الدراسة في تحليل الهوامش القانونية القائمة في إطار اتفاق تريبس، لاستخدام البراءات كأداة لنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. انظر، على وجه التحديد، البند 13 من الدراسة 1، حيث تُقدم التوصيات بشأن استخدام التراخيص الإجبارية (والنقاش بشأن طابعها غير الاستثنائي)، وبشأن إمكانية جمع البرامج الدولية لمكافحة تغير المناخ بمجموعات البراءات. إن الإصرار على البحث عن مجال للمناورة في اتفاق تريبس بدلاً من اقتراح إدخال إصلاحات عليه (وهو هدف أصعب منالاً بكثير) تجعل التوصيات معقولة وعملية على حد سواء.

### عناصر مفقودة

بصفة عامة، تعتمد الدراسة بشدة على مصادر قليلة استشهد بها مراراً وتكراراً، وهذه المصادر هي نفسها دراسات استقصائية لأوراق بحث أصلية (أشير إلى عدد منها لأنه ورد بإيجاز في الدراسة الاستقصائية وليس لأنه قرأ مباشرة)، وبصفة خاصة إشارة المؤلف إلى عمله وأيضاً إلى أرورا (2009)، كوريا (2011)، والويو (2009) (للاطلاع على المراجع كاملة، انظر قسم المراجع في الدراسة، ولاحظ أنه غير مكتمل أو غير دقيق في بعض الأحيان - وهناك عدد قليل من المصادر مفقود أو ذُكر بصورة غير دقيقة، كما أنه يحتوي على العديد من التكرارات). وهذا يعني عدم تغطية بعض الموضوعات غير المدرجة في هذه المصادر. على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بمناقشة الانتفاع بالملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا بين الجامعة



والصناعة لا توجد مناقشة لإمكانية حدوث آثار للحقوق التوفيقية<sup>1</sup>، ولا لتعرض إعفاء أنشطة البحث بالجامعات للخطر<sup>2</sup>، كما لا يوجد أثر للنقاش الدائر بشأن سوء أداء حقوق الملكية الفكرية كحقوق ملكية (حقوق الملكية الفكرية كمصدر لعدم التيقن)<sup>3</sup>. وفي الوقت ذاته، غُطيت بعض الموضوعات التي ليس لها أهمية تذكر فيما يتعلق بتطوير نقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي (مثال، التصيد بالبراءات).

### التقييم العام / التوصية

يمكن، إلى حد كبير، اختصار هذه الدراسة وصلقلها، كما يمكن، في الوقت نفسه، أن تمتد الدراسة لتشمل بعض الموضوعات التي أُغفلت في النسخة الحالية. ويمكن أيضا تحسين الورقة من خلال تقديم مزيد من التفاصيل عن نقاط القوة بها، لاسيما مناقشة هوامش المرونة في إطار اتفاق تريبس لاستخدام البراءات كأداة لنقل التكنولوجيا، كما أن إجراء مناقشة أكثر تنظيماً من شأنه أن يساعد في هذا الصدد، كذلك إجراء بعض المناقشات حول الكيفية التي يجد بها استخدام البراءات على هذا النحو من عدم اليقين الناجم عن الإفراط في التقاضي (كما قد يحدث في غياب التنسيق العام).

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]

<sup>1</sup> انظر: إم. إيه هيلمر، إيزنبرغ (1998)، "هل تردع البراءات الابتكار؟ الحقوق التوفيقية في البحوث الطبية الحيوية" "Can Patents Deter Innovation? The Anticommons in Biomedical Research"، مجلة ساينس. 280: 698-701؛ إف. موراي، إس. سترن (2007) "هل تعوق حقوق الملكية الفكرية الرسمية التدفق الحر للمعارف العلمية Do formal intellectual property rights hinder the free flow of scientific knowledge؟: اختبار تجريبي لفرضية الحقوق التوفيقية". غيه أوف إيكون. Behav. & Org. 4/63، ص 648-687، إف. موراي، بي أجيون، إم. ديواتريوت، غيه كوليف، إس. سترن (2009) "من الفئران والأكاديميين: دراسة أثر الانفتاح على الابتكار" "Of Mice and Academics: Examining the Effect of Openness on Innovation"، ورقة عمل المكتب القومي للبحوث الاقتصادية (NBER) 14819، كامبريدج، ماساتشوستس.

<sup>2</sup> انظر: آر. إس. إيزنبرغ (2003)، سيوف البراءات ودروعها Patent Swords and Shields. مجلة ساينس، 299، 1018-1019.

<sup>3</sup> انظر جيه بيسن، جيه إم ميور (2008) فشل البراءات: كيف يعرض القضاة والبيروقراطيون والمحامون المبتكرين للخطر Patent failure: How judges, bureaucrats, and lawyers put innovators at risk. مطبعة جامعة برينستون.